الفصل السادس
التوازن الاقتصادي الكلي

1. مقدمة

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (Aggregate Supply) أو الناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي (Aggregate Demand) أو الإنفاق الكلي، بمثابة الإطار التحليلي لدراسة كيفية التوصل إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ويستخدم العرض الكلي والطلب الكلي في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار (مخفض الناتج المحلي الإجمالي). ونبدأ في هذا الجزء بتحليل العوامل المحددة لكل من العرض الكلي والطلب الكلي، وفق الإطار الفكري للمدرستين، الكينزية والنقدية الحديثة.

2. العرض الكلي

يعبر العرض الكلي عن كميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y) من السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد. ويقيس منحنى العرض الكلي كميات الناتج الإجمالي الحقيقي المعروضة عند مختلف مستويات الأسعار، في ظل ثبات العوامل الأخرى. وعموماً، تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة في المدى الطويل على المتاح للاقتصاد من موردي العمل ورأس المال، بالإضافة إلى المستوى التقني السائد.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذه العوامل الثلاثة بدالة الإنتاج الضمنية التالية:-

$$Y= f(L,K,T)$$

والتي توضح أن كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y) تعتمد على كمية العمل (L)، وكمية رأس المال (K)، والتقنية المتاحة (T)، ورأس المال هنا يعبر عن كافة مدخلات الإنتاج الأخرى بخلاف عنصر العمل. والعلاقة بين الناتج الإجمالي وكل من هذه العوامل علاقة موجبة، فكلما زادت كمية العمل، أو كمية رأس المال أو تحسن المستوى التقني، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتعتبر كمية رأس المال، والمستوى التقني ثابتة في المدى القريب، إذ يحتاج تغيرهما إلى فترة زمنية طويلة نسبياً. ويعتبر عنصر العمل المورد المتغير الوحيد في المدى القريب، حيث تتغير كمية العمل المستخدمة في الإنتاج وفق ما يقرره المنتجون بشأن التوسع أو الأنكماش في الإنتاج.

ويمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل، أو عند مستويات أقل من أو تفوق مستوى الاستخدام الكامل. وحتى في حالة توازن الاقتصاد عند الاستخدام الكامل، نجد هناك نسبة من البطالة التي لا يمكن التخلص منها، ويطلق على معدل البطالة في هذه حالة "معدل البطالة الطبيعية" (Natural Rate of Unemployment). فسوق العمل في حركة دائمة، حيث تقوم بعض المنشآت بالاستغناء عن بعض عمالها بهدف تقليل التكاليف، أو بسبب إفلاسها وخروجها من السوق، بينما يتم خلق فرص عمل جديدة إما من قبل بعض المنشآت الأخرى التي تقوم بتوسيع أعمالها، أو بسبب دخول منشآت جديدة إلى السوق. كذلك يقوم بعض العمال بترك وظائفهم، لأسباب عديدة، من أهمها البحث عن فرص عمل أفضل. وبعبارة أخرى، فإن هذه الحركة الدائمة في سوق العمل تجعل من المتعذر اختفاء ظاهرة البطالة بشكل كامل. ولأجل دراسة العرض الكلي، لا بد من التمييز بين العرض الكلي في الأمد البعيد، والعرض الكلي في الأمد القريب.

1.2 العرض الكلي في الأمد

تعرف كمية الناتج
بالناتج المحلي الإجمالي
على الاستخدام الكامل
التقني. ويتقلب مستوى
يتقلب الناتج المحلي الإجمالي
فيما يعرف بدورة الأعمال
الكلي والعرض الكلي
التغيرات في مستوى الأسعار
مستوى الأسعار للطبقة العاملة
إلى إعادة الناتج المحلي
الكامن، وبالتالي تحقيق
العمل والعمال بذات القدر

ففي الأمد البعيد
لتغير الأسعار، والأجور
الطبيعية الذي يشمل
تختفي البطالة الدورية
(LRAS)، الذي يعكس
الأسعار في الأمد البعيد
مع الناتج المحلي الإجمالي
الناتج الإجمالي الحقيقي
مستوى الأسعار. ويرجع
البعيد إلى تغير الأجور
المستوى العام للأسعار
الأخرى من الحصول

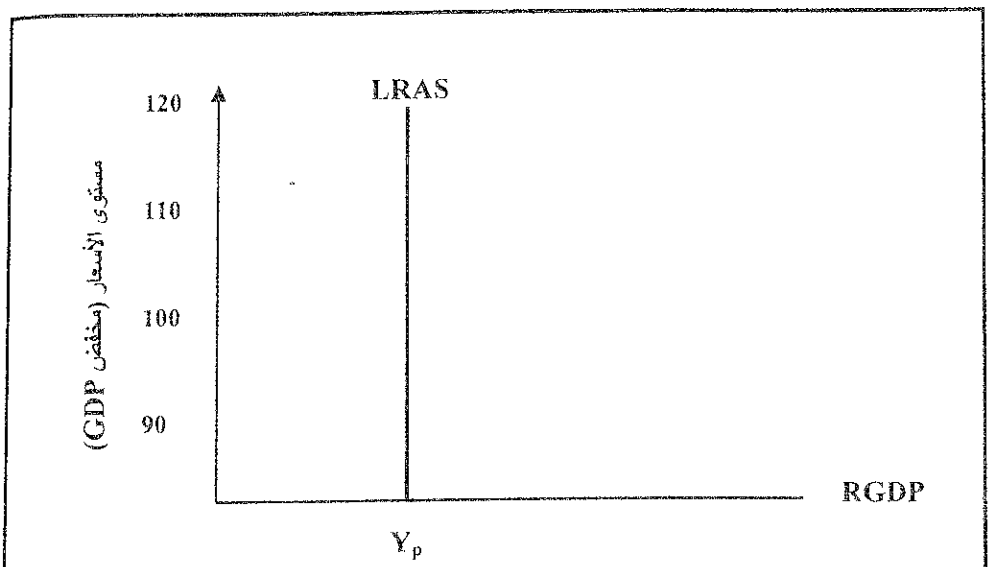

الشكل (6-1): يوضح منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد كخط عمودي، حيث يتساوى الناتج الحقيقي الفعلي مع الناتج الكامن، ويكون الناتج الإجمالي مستقلاً عن مستوى الأسعار، ويتحقق الاستخدام الكامل ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعية.

فالزيادة في الإيراد الكلي نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار تصاحبها زيادة بالنسبة ذاتها في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج، فتبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير فلا يكون لدى المنتجين أي حافز لزيادة الإنتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار.

2-2 العرض الكلي في الأمد القريب

يمكن تعريف الأمد القريب بالفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن. وفي الوقت نفسه، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعية. ويمثل منحنى العرض الكلي في الأمد القريب (SRAS) بمنحنى ذي أنحدار موجب كما يتضح من الشكل (6-2) التالي.

1.2 العرض الكلي في الأمد البعيد:

تعرف كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل بالناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن (Potential GDP – Y_P) ، الذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة، عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني. ويتقلب مستوى الاستخدام الفعلي حول مستوى الاستخدام الكامل، وبالتالي يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حول الناتج الإجمالي الكامن في المدى القريب فيما يعرف بدورة الأعمال (Business Cycle)، التي تحدث بسبب تقلبات الطلب الكلي والعرض الكلي في الأمد القريب بينما تعجز الأجور النقدية عن ملاحقة التغيرات في مستوى الأسعار ، نتيجة لعدم سرعة توفر المعلومات عن التغيرات في مستوى الأسعار للطبقة العاملة. وتعمل قوى السوق في الأمد البعيد (Long-Run) إلى إعادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن، وبالتالي تحقيق الاستخدام الكامل، عندما تتوفر المعلومات التامة لأصحاب العمل والعمال بذات القدر.

ففي الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن، نتيجة لتغير الأسعار، والأجور بنسب متساوية، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعية الذي يشمل مجموع كل من البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، بينما تختفي البطالة الدورية. ويوضح الشكل (6-1) منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS)، الذي يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأمد البعيد، عندما يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن (Y_p). ويكون المنحنى خطاً عمودياً، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار. وترجع عدم استجابة الناتج للتغير في مستوى الأسعار في المدى البعيد إلى تغير الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج بنسبة معادلة لنسبة التغير في المستوى العام للأسعار. ففي الأمد البعيد، يتمكن العمال ومالكو عناصر الإنتاج الأخرى من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار مما يمكنهم

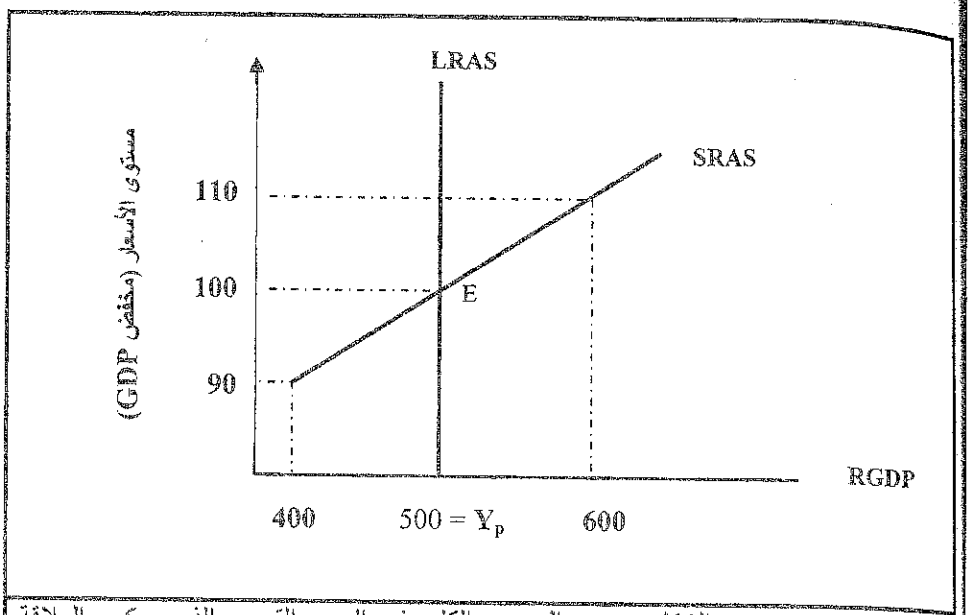

الشكل (6-2): يوضح الشكل منحنى العرض الكلي في المدى القريب الذي يعكس العلاقة الموجبة بين مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عند ثبات الأجور النقدية وباقي أسعار عناصر الإنتاج.

في الشكل أعلاه، النقطة (E) على منحنى العرض الكلي في المدى القريب (SRAS) توضح أنه إذا كان مستوى الأسعار هو 100، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتساوى مع الناتج الإجمالي الكامن (Y_p= 500) مليار دينار. أما إذا ارتفع مستوى الأسعار إلى 110، فسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 600 مليار دينار، وينخفض معدل البطالة، ويطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الكامن في هذه الحالة "الفجوة التضخمية". فعند ارتفاع مستوى الأسعار في المدى القريب تبقى الأجور النقدية وأسعار باقي الموارد ثابتة لعدم توفر المعلومات لدى العمال وملاك الموارد الأخرى، وبذلك يزيد الإيراد الكلي للمنتجين بما يفوق الزيادة في تكاليف الإنتاج، وبالتالي تزيد الأرباح الحقيقية، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج. ويحدث العكس إذا انخفض مستوى الأسعار إلى أقل من 90 مثلاً، حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 400 مليار دينار، ويزيد معدل البطالة. ويطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الكامن في هذه الحالة "الفجوة الانكماشية".

3. الطلب الكلي

الركيزة الثانية لتحليل العرض والطلب الكليين، هي الطلب الكلي (Aggregate Demand - AD) الذي يشير إلى كميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة عند مستويات مختلفة من مستوى الأسعار (مخفض الناتج المحلي) خلال فترة زمنية معينة، عند ثبات باقي العوامل المؤثرة في الطلب الكلي. وبقاس الطلب الكلي، بالإنفاق الكلي لمختلف قطاعات الاقتصاد على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة.

وتقيس دالة الطلب الكلي العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار (مخفض الناتج المحلي الإجمالي) في أي سنة، عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب الكلي ثابتة. يتضح من الشكل (6-3) التالي، أن الطلب الكلي يتناسب عكسياً مع مستوى الأسعار. فإنخفاض مستوى الأسعار من 120 إلى 110 قد أدى إلى زيادة كمية الناتج الحقيقي المطلوب من 500 مليار دينار إلى 600 مليار دينار. وتعزى العلاقة العكسية بين(RGDP) ومستوى الأسعار إلى كل من أثر الاحلال وأثر الثروة.

فانخفاض المستوى العام للأسعار يدفع إلى إحلال السلع المحلية محل السلع المستوردة، فتزيد الكميات المطلوبة من الناتج المحلي الحقيقي. كما يسهم انخفاض مستوى الأسعار في إحلال الاستهلاك في الوقت الحاضر محل الاستهلاك في المستقبل، أي الادخار، الأمر الذي يدعو أيضاً إلى زيادة الكميات المطلوبة من الناتج الحقيقي. كما أن لانخفاض مستوى الأسعار أثر إيجابي على القيم الحقيقية لثروات أفراد المجتمع، مما يدفعهم إلى مزيد من الاستهلاك، وبالتالي زيادة الكميات المطلوبة من الناتج الحقيقي كلما انخفض المستوى العام للأسعار.

RGDP

الشكل(6-3): يوضح
الحقيقي المطلوبة، عند

1.3 إنتقال منحنى

بالرغم من
السالب) بين مستو
العوامل الناقلة لمند
ينقل منحنى الطلب
فيعتقدون أن هناك
الكلي، وهي الانفاق
وقطاع الأعمال في

1.1.3 رؤية النقديي

اعتمدت رو
حولها فريدمان على
ory of Money
افترض فريدمان أن
هذه النظرية يمكن ك

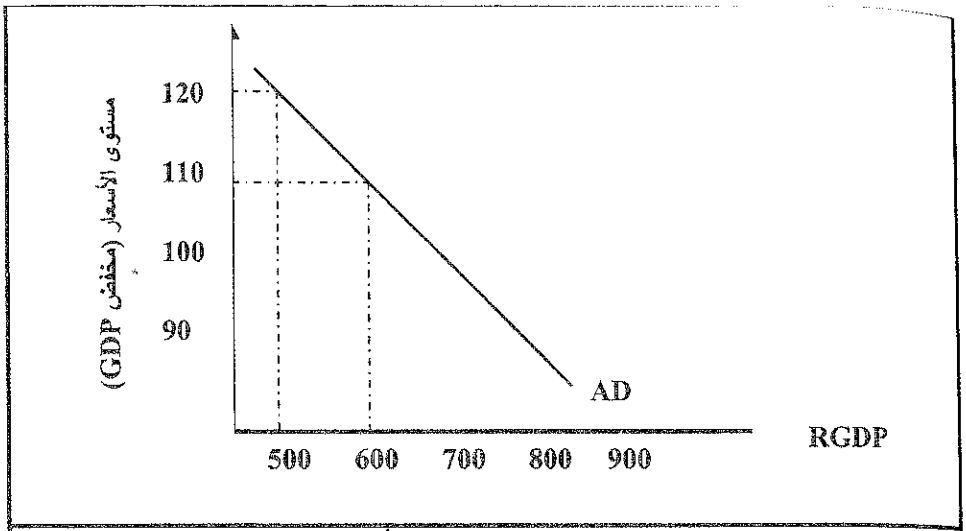

الشكل(6-3): يوضح العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار وكميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة، عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب ثابتة.

1.3 إنتقال منحنى الطلب الكلي:

بالرغم من اتفاق النقديون والكينزيون حول طبيعة العلاقة العكسية (الانحدار السالب) بين مستوى الأسعار وكمية الناتج الحقيقي المطلوبة، فإنهم يختلفون حول العوامل الناقلة لمنحنى الطلب الكلي. يرى النقديون أن العامل الوحيد الذي يمكن أن ينقل منحنى الطلب الكلي هو التغير في كمية النقود في الاقتصاد. أما الكينزيون فيعتقدون أن هناك جملة عوامل يمكن أن يؤدي تغيرها إلى انتقال منحنى الطلب الكلي، وهي الانفاق الحكومي والضرائب والتغير في رغبات كل من المستهلكين وقطاع الأعمال في الإنفاق.

1.1.3 رؤية النقديين

اعتمدت رؤية النقديين على الصياغة الجديدة لمعادلة فيشر للتبادل بعد أن حولها فريدمان على نظرية أصبحت تعرف بالنظرية الحديثة لكمية النقود (The New Quantity Theory of Money)، كما جاء في الفصل الثالث، حيث افترض فريدمان أن معدل دوران النقود يتغير عبر الزمن بنمط يمكن التنبؤ به. ففي هذه النظرية يمكن كتابة دالة معدل دوران النقود كما يلي:

$$V = \frac{P \times Y}{M}$$

ويرى فريدمان، زعيم المدرسة النقدية، أن التغير في عرض النقود هو العامل المسئوول عن إنتقال منحنى الطلب. فعند ثبات معدل دوران النقود عند مستوى معين ، تؤدي زيادة عرض النقود (M) إلى يزيادة الدخل النقدي أو الإنفاق الكلي (P×Y)، وهذا يعني أن تزيد كمية الناتج الحقيقي المطلوب (Y) عند أي مستوى للسعر (P)، حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين. وبذات المنطق، يمكن أن نرى بوضوح أن خفض عرض النقود يؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة الشمال.

2.1.3 رؤية الكينزيين:

لم يعتمد الكينزيون على معادلة التبادل التي اعتمد عليها النقديون في بناء رؤيتهم، بل حلل كينز الطلب الكلي (AD) إلى أربعة مكونات من الإنفاق على الناتج المحلي تشمل : الإنفاق الإستهلاكي (C) للقطاع العائلي على السلع والخدمات، والإنفاق الإستثماري المخطط (I) بواسطة قطاع الأعمال على الآلات والمعدات والمصانع، بالإضافة للإنفاق الاستثمار المخطط للقطاع العائلي (المستهلكين) على السلع المعمرة خاصة على المساكن، والإنفاق الحكومي (G) على السلع والخدمات سواء كانت إستهلاكية كالغذاء والكساء والأدوية أو إستثمارية كالمباني والمعدات والسيارات والأثاث وما شابه، بالإضافة على صافي إنفاق العالم الخارجي على الناتج المحلي (NX)، المتمثل في صافي الصادرات، أي قيمة الصادرات ناقصاً قيمة الواردات. وتبدو معادلة الطلب الكلي من المنظور الكينزي كما يلي :

$$AD = C + I + G + NX$$

وقد فسر الكينزيون سبب وجود العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار والكمية المطلوبة من الناتج الحقيقي، بأن إنخفاض مستوى الأسعار مع ثبات كمية

النقود في الإقتصاد، يؤ
الأفراد. فيقبل الأفراد
المزيد من السندات، فيؤ
أسعار الفائدة قطاع الأعمال
على زيادة الإنفاق بصفة
كذلك، فإن إنخفاض سعر
نسبياً مقارنة بالعملات الأ
فينخفض سعر صرفها في
إنخفاض أسعار الصادرات
إرتفاع أسعار الواردات با
الصادرات. فإنخفاض مس
الناتج المحلي على الإجمال

وبينما يعتقد النقديو
منحنى الطلب الكلي، لحدا
الكلي (الإستهلاك والإستث
يؤدي إلى إنتقال منحنى
الصادرات، تنقل منحنى ال
الدخل المتاح ويحفز الإنفا
المنحنى إلى اليمين. كما
الإستثماري الحقيقي وبا
إنخفاض أي من هذه الإنفا
من الطلب الكلي عند أي
الشمال.

النقود في الإقتصاد، يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية الحقيقية (M/P) التي بحوزة الأفراد. فيقبل الأفراد والمؤسسات المالية على استثمار الأرصدة الفائض بشراء المزيد من السندات، فيرتفع سعر السندات وينخفض سعر الفائدة. ويحفز إنخفاض أسعار الفائدة قطاع الأعمال على زيادة الإستثمار المخطط، كما يحفز القطاع العائلي على زيادة الإنفاق بصفة عامة والإنفاق على المنازل والسلع المعمرة بصفة خاصة.

كذلك، فإن إنخفاض سعر الفائدة من شأنه أن يجعل الودائع بالعملة الوطنية أقل عائداً نسبياً مقارنة بالعملات الأخرى، الأمر الذي يقلل من الطلب على العملة الوطنية فينخفض سعر صرفها في الأسواق العالمية. وكما أوضحنا من قبل، فالنتيجة هي إنخفاض أسعار الصادرات الوطنية بالعملات الأجنبية وزيادة الطلب عليها، مع إرتفاع أسعار الواردات بالعملة الوطنية وإنخفاض الطلب عليها، أي زيادة صافي الصادرات. فإنخفاض مستوى الأسعار إذاً يؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة من الناتج المحلي على الإجمالي الحقيقي.

وبينما يعتقد النقديين أن عرض النقود هو العامل الوحيد المسؤول عن إنتقال منحنى الطلب الكلي، نجد أن الكينزيين يرون أن التغير في المكونات الأخرى للطلب الكلي (الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات) يمكن أيضاً أن يؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي. فمثلاً زيادة الإنفاق الحكومي أو صافي الصادرات، تنقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين. كما أن خفض الضرائب يرفع من الدخل المتاح ويحفز الإنفاق الإستهلاكي، مما يسهم في زيادة الطلب الكلي، وإنتقال المنحنى إلى اليمين. كذلك، فإن تفاؤل رجال الأعمال يسهم في زيادة الإنفاق الإستثماري الحقيقي وينقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين أيضاً. وبالمثل، فإن إنخفاض أي من هذه الإنفاقات أو زيادة الضرائب أو الواردات من شأنه أن يخفض من الطلب الكلي عند أي مستوى للسعر، وبالتالي ينقل منحنى الطلب الكلي إلى الشمال.

2.3 المزاحمة التامة

تعرف المزاحمة التامة (Complete Crowding Out) بالحالة التي تؤدي فيها السياسة المالية التوسعية إلى إرتفاع في سعر الفائدة، تسهم في خفض الإنفاق الإستثماري بدرجة توازن أو تحيد الأثر الإيجابي للسياسة المالية التوسعية تماماً. وهذا ما يعتقده النقديون ويجعلهم يدعون بأن السياسة المالية التوسعية لا بد لها من سياسة نقدية توسعية تدعمها، وإلا صارت السياسة المالية عديمة الفاعلية بسبب المزاحمة التامة، كما سبق الإشارة في الفصول السابقة.

ويتعلق الأمر حقيقة بطريقة تمويل الإنفاق الحكومي. فهناك في الواقع ثلاث طرق بديلة لتمويل الإنفاق الحكومي: التمويل بالضرائب، والتمويل بالاقتراض من الجمهور، والتمويل بالاقتراض من البنك المركزي. أما الضرائب، فلا يمكن الإستمرار دون حدود في التوسع في فرض المزيد من الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي، بسبب الآثار السلبية للضرائب على الحوافز على العمل والإنتاج والدخول، مما يقود في النهاية إلى إنخفاض إيرادات الدولة من الضريبة، بالإضافة لآثارها السياسية السلبية، نتيجة لعدم قبولها شعبياً. لذلك، تلجأ الحكومة عند تبني سياسة مالية صافية (Pure Fiscal Policy) إلى تمويل إنفاقاتها بقروض، من خلال بيع السندات الحكومية للجمهور. وهذه السندات ترفع من سعر الفائدة، إما مباشرة لأنها تطرح للبيع بأسعار فائدة مرتفعة لإغراء الجمهور لشرائها، أو أن بيعها يسبب زيادة في عرض السندات ويخفض سعرها فترتفع أسعار الفائدة عليها.

ويترتب على إرتفاع سعر الفائدة في هذه الحالة، إنخفاض في الطلب على الإستثمار الحقيقي والإنفاق الإستهلاكي على السلع المعمرة، وهكذا تحدث بغض المزاحمة (Crowing out). ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك سلباً على الطلب الكلي ويقلل من صافي الأثر الإيجابي للسياسة المالية التوسعية. وحتى لو تجاهلنا الأثر السلبي لإرتفاع سعر الفائدة، فإن إقدام الحكومة على الإقتراض من السوق يقلل بلا شك من مصادر التمويل المتاحة للقطاع الخاص، وبالتالي يقلل من الطلب الكلي،

الأمر الذي يحد من فاعلية السياسة المالية التوسعية. ويقر الكينزيون بالأثر السلبي للمزاحمة، لكنهم يعتقدون أن المزاحمة غير تامة كما يدعي النقديون، وبالتالي فالأثر الصافي للسياسة المالية التوسعية الممولة بالإقتراض من الجمهور يكون إيجابياً.

المصدر الثالث لتمويل الإنفاق الحكومي، والذي يدعو له النقديون، هو التمويل ببيع سندات حكومية للبنك المركزي، الذي يسدد قيمتها للحكومة بإصدارات نقدية جديدة، يترتب عليها زيادة عرض النقود. وعلى عكس الحال عند إقتراض الحكومة من الجمهور، فالإقتراض من البنك المركزي يتسبب في زيادة عرض النقود وخفض سعر الفائدة، وبالتالي زيادة الإستثمار والإستهلاك. وخلاصة القول، أن السياسة المالية التوسعية الممولة بالإقتراض من البنك المركزي، ستكون في واقع الأمر مدعومة بسياسة نقدية توسعية، مما يسهم في زيادة فاعلية السياسة المالية. وللتمويل بالاقتراض من مصادر خارجية أيضاً أثر مماثل تماماً للاقتراض من البنك المركزي. فالاقتراض من مصادر خارجية يعني تدفق ارصدة نقدية من الخارج بعملات أجنبية، يحصلها البنك المركزي ويصدر للحكومة في مقابلها إصدارات نقدية جديدة تضيف إلى عرض النقود، مما يخفض من سعر الفائدة وبالتالي يدعم الأثر التوسعي للسياسة المالية.

4. التوازن دون الاستخدام الكامل

علينا أن نفرق أولاً بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (Actual GDP) والناتج الإجمالي الممكن (Potential GDP)، حيث يعرف الأخير بأنه الناتج المحلي الإجمالي عند الاستخدام الكامل للموارد المتاحة وخاصة الاستخدام الكامل للقوى العاملة، وهو مستوى الناتج الذي يتحقق في المدى البعيد. أما الناتج الفعلي فهو الناتج المتحقق عند أي مستوى لاستخدام القوى العاملة، والذي قد يتساوى أو يفوق أو يقل عن الناتج الممكن، وهذا ما يحدث بصفة مؤقتة في المدى القريب نتيجة لعدم

مواكبة الزيادة في الأجور النقدية وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى لما يطرأ على مستوى الأسعار من تغيير.

وقد ارتكزت نظرية كينز على مبدأين: الأول، أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس النظرية التقليدية التي نادت بقانون "ساي" الذيّ يقول أن العرض يخلق طلب مساو له مما يضمن التوازن التلقائي للاقتصاد. أما المبدأ الثاني لنظرية كينز، فهو أن الأجور والأسعار، وسعر الفائدة بطيئة المواءمة، وليست فورية المواءمة، كما كان يعتقد الاقتصاديون التقليديون. وقد ركز كينز بصفة خاصة على أجور العمال فأوضح بأن العمال يطالبون برفع أجورهم متى ما لاحظوا أي ارتفاع في مستوى الأسعار، لكنهم لا يقبلون بخفض أجورهم حال انخفاض مستوى الأسعار، الأمر الذي قد يطيل فترات الكساد الاقتصادي.

أما النقديون فيعتقدون في سرعة مواءمة الاقتصاد في حالتي الفجوة الانتعاش والانكماش، والقدرة الذاتية للاقتصاد للعودة بالناتج الحقيقي والتوظف إلى مستوى توازن المدى البعيد، حيث يكون الناتج عند مستوى الناتج الممكن والبطالة عند مستواها الطبيعي. لذلك، لا يرى النقديون ضرورة للتدخل الحكومي لضمان الاستقرار الاقتصادي، بل يفضلون اتباع قاعدة ثابتة للتحكم في معدل نمو عرض النقود تضمن عدم خروج الاقتصاد عن توازن المدى البعيد. وفي الجزء التالي نتناول حالات خروج الاقتصاد عن توازن المدى البعيد، وكيفية حدوث المواءمات اللازمة لاستعادة توازن المدى البعيد.

5. الفجوة التضخمية

تحدث الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_p)، مما يضع ضغوطاً تضخمية على المستوى العام للأسعار. وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) والناتج المحلي الممكن (Y_p). ويوضح الشكل (4-6) أدناه منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي

الموازي للمحور الرأسي. ويتحدد موضعه بمستوى الناتج الممكن الذي يعتمد على حجم ونوعية القوى العاملة والمستوى التقني السائد في الاقتصاد. ويفترض أن المدى البعيد هو فترة كافية للعاملين لملاحظة ما يطرأ على مستوى الأسعارمن تغيرات وأخذها في الاعتبار عند حسابهم للأجور النقدية المنصفة أو التي تحافظ على دخولهم الحقيقية.

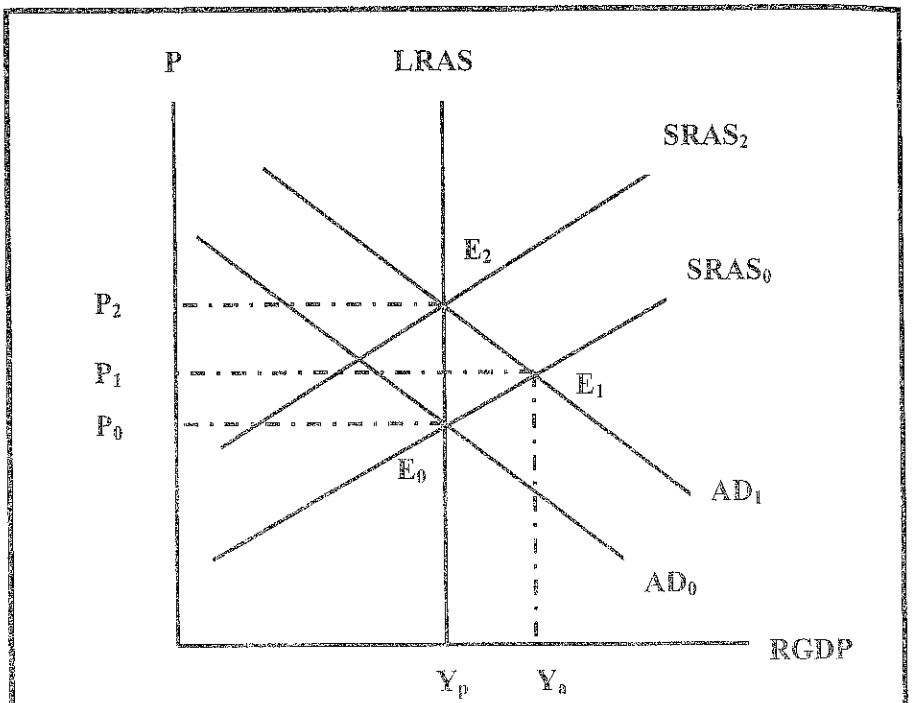

الشكل (6-4): نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند (E_1)، حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى ($LRAS_0$) تدريجياً إلى أعلى حتى يستقر عند ($LRAS_2$)، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند (E_2)، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى (P_2)، دون أي تغير في مستوى الناتج والعمالة.

وبعبارة أخرى، يفترض أن الأجور النقدية تتغير في المدى البعيد بنسبة مماثلة لنسبة التغير في مستوى الأسعار بحيث لا تتغير الأجور الحقيقية للعمال،

وبالتالي لا يتغير مستوى الاستخدام عن مستوى الاستخدام الكامل مهما ارتفعت الأسعار. كما يضم الشكل السابق مجموعة من منحنيات العرض الكلي في المدى القريب (SRAS)، وهي المنحنيات ذات الانحدار الموجب. وقد رسم كل منها بافتراض مستوى معين ثابت من الأجور النقدية وأسعار الموارد الأخرى، وبافتراض أن العمال ليس لديهم الوقت الكافي لملاحظة ما يطرأ على المستوى العام للأسعار من تغير في المدى القريب. لذا، يمكن أن تؤدي زيادة الأسعار في المدى القريب، مع ثبات الأجور وأسعار الموارد الأخرى، إلى تحقيق أرباح فوق اعتيادية للمنتجين مما يحفزهم على زيادة الإنتاج واستخدام المزيد من العمال ليتحرك الاقتصاد على طول أحد منحنيات العرض ليصل إلى حالة توازن في المدى القريب. ويوضح الشكل أيضاً منحنيات الطلب الكلي (AD) وتمثلها الخطوط ذات الانحدار السالب.

فإذا بدأنا باقتصاد في حالة توازن المدى البعيد عند (E_0)، ولنفرض أن هناك زيادة في الطلب الكلي أدت إلى انتقال (AD_0) إلى جهة اليمين إلى (AD_1)، فسيكون هناك فائض طلب عند المستوى الحالي للأسعار (P_0) يدفع بمستوى الأسعار إلى أعلى. والنتيجة هي تحرك الاقتصاد على طول المنحنى ($SRAS_0$) إلى نقطة توازن جديدة مؤقتة في المدى القريب (E_1). وعند توازن المدى القريب يكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن ($Y_a > Y_p$)، ويطلق على هذا الفرق الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، ويكون معدل البطالة عند توازن المدى القريب في هذه الحالة أقل من معدل البطالة عند الاستخدام الكامل (معدل البطالة الطبيعية). مع مرور الوقت، يتمكن العمال من ملاحظة الزيادة في المستوى العام للأسعار أو في معدل التضخم، فيطالبون بزيادة الأجور النقدية لتعويضهم عن الزيادة في تكاليف المعيشة. ولما كانت الأجور تمثل نسبة عالية من إجمالي تكاليف الإنتاج، فستؤدي زيادة الأجور النقدية إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. وهنا يبدأ منحنى ($SRAS_0$) في الانتقال إلى أعلى مع كل زيادة في الأجور النقدية، فتقل الأرباح الحقيقية للمنتجين ويقل الحافز على الإنتاج. ويستمر انتقال منحنيات العرض في المدى القريب إلى

الشمال وارتفاع مستوى الأسعار، مع تراجع الناتج المحلي وتراجع الاستخدام أو زيادة معدل البطالة. وفي النهاية يعود الاقتصاد إلى التوازن في المدى البعيد عند (E_1)، حيث يكون الناتج الفعلي مساوياً للناتج الممكن ومعدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعية كما كان عند التوازن الأصلي، أما مستوى الأسعار فهو الوحيد الذي تغير حيث زاد من (P_0) إلى (P_1) بسبب الفجوة التضخمية.

والخلاصة، أن الزيادة في الطلب الكلي، في اقتصاد يعمل بطاقته الإنتاجية الكاملة (يحقق الاستخدام الكامل)، قد تؤدي إلى زيادة الناتج بما يفوق الناتج الممكن مع خفض في البطالة إلى أدنى من مستواها الطبيعي، وذلك في المدى القريب فقط. أما في المدى البعيد، فلن تؤثر زيادة الطلب في المتغيرات الحقيقية (الناتج والبطالة)، وإنما تؤدي فقط إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار أو في معدل التضخم.

6. الفجوة الانكماشية

تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)، في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، كما يتضح من الشكل (6-5) التالي، حيث ينتقل منحنى (AD_0) إلى جهة الشمال إلى (AD_1)، فيكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي عند مستوى الأسعارالحالي (P_0). ومع ثبات مستوى الأجور وأسعار الموارد الأخرى في المدى القريب، تنخفض الأرباح ويقل معها الحافز على الإنتاج. والنتيجة أن ينخفض الناتج المحلي الفعلي إلى أقل من الناتج الممكن ($Y_a<Y_p$) ويطلق على هذا الفرق الفجوة الانكماشية. حيث يرتفع معدل البطالة إلى ما يزيد على معدل البطالة الطبيعية، ويستقر الاقتصاد عند توازن جديد مؤقت في المدى القريب عند (E_1).

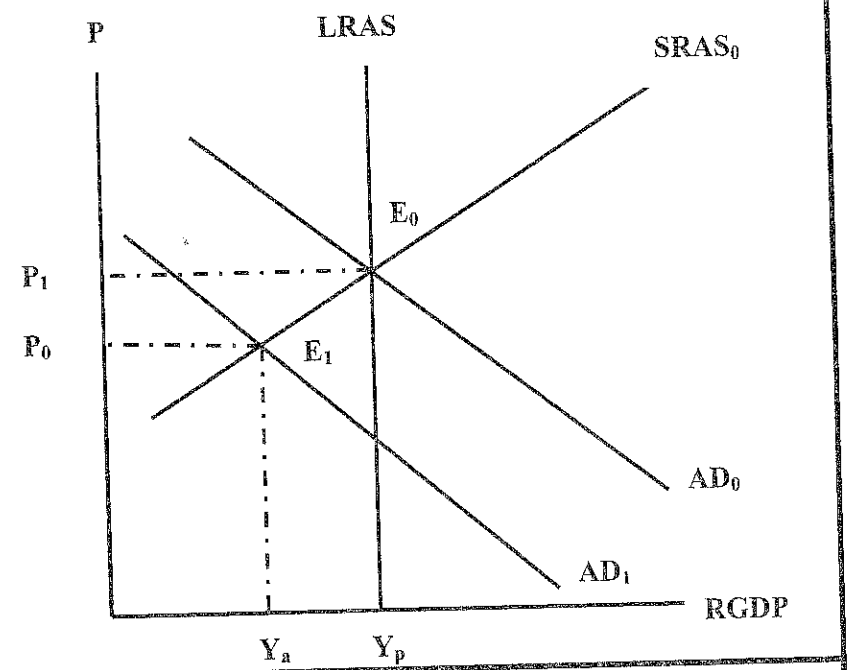

الشكل (6-5): نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيدعند (E_0) إلى توازن في المدى القريب عند (E_1)، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

وبما أن النموذج الكينزي يفترض بطء حركة الأجور وأسعار عناصر الإنتاج في الاتجاه النزولي، فلن يتجه الاقتصاد بصورة تلقائية نحو مستوى توازن الاستخدام الكامل أو توازن المدى البعيد. وحتى لا تتعمق الفجوة الانكماشية ويؤدي إلى الكساد بفعل الأثر السيكولوجي للانكماش، كان لابد من اتخاذ سياسات اقتصادية معينة (سياسة نقدية بزيادة عرض النقود أو خفض أسعار الفائدة، أو سياسة مالية بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي) من أجل زيادة الطلب الكلي وإعادة الاقتصاد إلى مستوى توازن المدى الطويل.

1. مقدمة

يعبر التض
(P)، الذي يقاس إ
الناتج المحلي الإج
ارتفاع الأسعار، أي
التضخم واحد من
الاقتصادية في أي ا
تعيق تحقيق الأهداف
هذه الآثار السلبية.

2. أنواع التضخم

1.2 التضخم البسيط

في حالة الت
للأسعار بنسبة قليلة
أهداف السياسة النق
الأقطار بعد أن نجد
المعدل البسيط للتض
في حدود مقبولة وما
الاستثمارية.